



Jordan

PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

كلمة

السكرتير الأول

زيد أبو حسان

بعثة المملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة

أمام

اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة

في دورتها العادية (64)

المنافشة العامة

نيويورك 2009/10/6

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أود بدايةً أن أتقدم اليكم ولاعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى وأؤكد لكم دعم وفد بلادي الكامل لكم خلال أعمال اللجنة. كما أود أن أعبر عن تقدير بلادي لسلفكم السيد ماركو أنطونيو سوازو لإدارته الناجحة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة الماضية.

أود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم شكر بلادي إلى السيد سيرجيو دوارتي الممثل الأعلى للأمين العام لشؤون نزع السلاح (HRSG) وإلى فريقه في مكتب نزع السلاح (ODA) على جهودهم الكبيرة خلال العام.

يضم الأردن صوته إلى البيان الذي الفاه سعادة مندوب إندونيسيا الدائم بالنيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز (NAM).

السيد الرئيس،

يرحب الأردن بالتطورات الايجابية الهامة التي حدثت في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار خلال الأشهر الست الماضية، وذلك بعد سنوات من التوقف والجمود، ويرى الأردن أن هذه التطورات تمثل فرصة سانحة لتحقيق تقدم حقيقي على الاجندة الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار خلال اعمال هذه اللجنة في الدورة (64) للجمعية العامة.

نحن متفائلون بدعوة الإدارة الامريكية إلى عالم خالٍ من الاسلحة النووية، ونرى فيها فرصة حقيقية لاعطاء دفعة جوهرية للأجندة الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي. إن التطورات الهامة التي تبعت هذه الدعوة والتي كان من أهمها التوصل إلى اتفاق مبدئي لخفض

الأسلحة النووية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، تشكل زخماً دولياً هاماً يمكن البناء عليه في انتاج دعم دولي للمعاهدات المتعددة الأطراف.

كذلك فإن الحكومة الأردنية تنظر بارتياح كبير إلى النجاح الذي تحقق في مؤتمر نزع السلاح (CD) في جنيف باعتماد برنامج العمل لعام 2009 بتوافق الآراء، والذي يتضمن التفاوض على معاهدة دولية لوقف انتاج المواد الانشطارية (FMCT) حيث شكّل هذا النجاح خروجاً من الطريق المسدود (Deadlock) الذي اصاب اعمال المؤتمر خلال السنتين الماضيتين واصبح يمثل فرصة هامة لعودة الحياة إلى الأجندة الدولية لنزع التسليح ومنع الانتشار.

كما أن القمة التاريخية لمجلس الأمن بتاريخ 2009/9/24 حول نزع التسليح ومنع الانتشار شكلت تعبيراً حقيقياً عن إرادة المجتمع الدولي في ضخ دماء جديدة في النظام الدولي لنزع التسليح ومنع الانتشار.

لقد تمكنت هذه القمة من تحقيق اهداف دولية عالية القيمة، أهمها أنها أكدت على أن عالمية معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية (NPT) تمثل أولوية عاجله للمجتمع الدولي. وبهذا الصدد فقد خطت قمة مجلس الأمن خطوات متقدمة باتجاه تحقيق العالمية لمعاهدتي عدم الانتشار النووي (NPT) وحظر التجارب النووية (CTBT) كما انها نقلت معاهدة حظر التجارب النووية إلى واجهة الأجندة الدولية متعددة الأطراف وبرزت اهمية دخولها حيز التنفيذ.

السيد الرئيس،

يعتقد وفد بلادي بأن التطورات الايجابية الهامة التي تحققت خلال الاسابيع الماضية قد احدثت زخماً عريضاً من شأنه أن يؤسس لبناء بيئة تفاوضية إيجابية خلال مؤتمر مراجعة

معاهدة عدم الانتشار عام (NPT 2010)، وتساعد على خلق ظروف مواتية لنجاح المؤتمر. ومن هذا المنطلق فإن الوفد الأردني سوف يساهم بإيجابية لتحقيق هذه النتيجة. تعتقد الحكومة الأردنية بأن مؤتمر المراجعة 2010 يجب أن يسعى لتحقيق أربعة أهداف استراتيجية:

1. المحافظة على موقع المعاهدة بوصفها حجر الأساس في المنظومة الدولية لعدم الانتشار وإداه رئيسية لتحقيق الأمن والسلام الدوليين؛
 2. تعزيز احكام المعاهدة لتمكينها من التصدي للتهديد النووي والارهاب النووي وأن تعزز الاستخدام المسؤول للطاقة؛
 3. استعادة التوازن بين المقومات الاساسية الثلاث للمعاهدة وهي: عدم الانتشار، نزع التسليح، والاستخدام السلمي للطاقة النووية؛
 4. تأسيس منطقة شرق أوسط خالية من الاسلحة النووية.
- وفي هذا الصدد يود وفد بلادي أن يؤكد على الجوانب التالية:

- أولاً:

إن تأسيس منطقة شرق أوسط خال من الأسلحة النووية استناداً إلى القرار الخاص بالشرق الأوسط الصادر خلال مؤتمر التمديد اللانهائي للمعاهدة عام 1995 تبقى مسألة حيوية ليس فقط لأمن بلادي، ولكن لأمن واستقرار كافة الدول في منطقة الشرق الأوسط. أن مصداقية الجهود الدولية في نزع التسليح وفعالية النظام الدولي لمنع الانتشار يعتمدان إلى حد كبير على قدرة المجتمع الدولي على تحقيق ذلك.

لقد تم الاعتراف بحيوية هذا الهدف وقيمه الاستراتيجية للأمن والسلام الدوليين من خلال عدد كبير في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والمحافل الدولية الأخرى، وكذلك تقارير الأمين العام. ولهذا فإن الأردن يعيد التأكيد على ضرورة انضمام اسرائيل إلى اتفاقية عدم

الانتشار النووي (NPT) وضرورة اخضاع منشئاتها إلى نظام الضمانات الشامله وتنفيذ اجراءات أمن الوكالة الدولية للطاقة النووية (IAEA) على منشئاتها النووية غير الآمنة (Unsafeguarded). أن من شأن ذلك ليس فقط تعزيز اجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة، ولكنه سيولّد كذلك تأثيراً ايجابياً شاملاً على أمن واستقرار المنطقة، وسيمنع أي احتمالات لحصول حوادث التلوث الاشعاعي في منطقة معروفه باكتظاظها السكاني الكبير.

- ثانياً:

يدرك الأردن تماماً أن مصادر التهديد للأمن الدولي تنطلق في معظمها من المخاطر التي تتسبب فيها اسلحة الدمار الشامل سواء على مستوى الدول أو على مستوى اطراف ليست دول (Non – State Actors). ومن موقعه كدوله عضو في كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع التسلح أو منع الانتشار، فإن الاردن حريص على الوفاء بكافة الالتزامات الدولية والاقليمية والوطنية التي تفرضها عليه هذه العضوية. ومن هذا الموقع ايضاً، فإن الأردن ينادي بعالم خال من أسلحة الدمار الشامل وتحديداً الاسلحة النووية، وتعزيز الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف التي تفود إلى هذه النتيجة، وتشجيع كافة الدول على الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه المعاهدات، والسعي لتحقيق العالمية لها. إن عالمية معاهدة عدم الانتشار تشكل أولوية عالية للسياسة الأردنية باعتبار أنها الأداة الأكثر فاعلية لمنع سباق التسلح الإقليمي في أسلحة الدمار الشامل.

- ثالثاً:

يرحب الأردن بالتقرير الختامي للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 الذي اختتم دورته الثالثة في نيويورك في 15 أيار من هذا العام. إن تحقيق أي تقدم في مؤتمر المراجعة عام 2010 سوف يعتمد بالضرورة على استعدادنا للبناء على نتائج مؤتمرات المراجعة السابقة وخصوصاً مؤتمر مراجعة عام 1995 الذي جرى فيه التمديد اللانهائي للمعاهدة مقابل تعهد دولي بانشاء منطقة

شرق أوسط خال من الأسلحة النووية. إن وفد بلادي على أتم الاستعداد للأنخراط البناء في اعمال هذه المراجعة، وصولاً إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية ولدعم عالمية معاهدة منع الانتشار.

- رابعاً:

إن اتفاقية عدم الانتشار تعترف للدول بالحق غير القابل للتصرف بتطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. إن احترام هذا الحق المكتسب بدون أي تمييز سيبقى مسألة ضرورية خلال مؤتمر المراجعة عام 2010.

السيد الرئيس،

يعتقد وفد بلادي أن التهديد الأرهابي المقرون باحتمالات استخدام اسلحة الدمار الشامل والأجهزة والمعدات الاشعاعية (Radiological Devices) هو تهديد حقيقي ومتصاعد ويتطلب حلولاً دولية مشتركة، وبتزايد كميات المواد الانشطاريه المتاحة للتداول وازيادة الأطراف التي تتعامل مع هذه المواد، فإن مخاطر وقوع هذه المواد في أيدي اطراف غير دول (Non – State Actors) تتزايد بصورة خطيره. ومن هذا المنطلق، فإن الأردن ينظر إلى قرار مجلس الأمن رقم (1540) على أنه أحد الأدوات الدولية الهامة في معالجة هذا التهديد. وإن التعامل الناجم مع هذا الواقع يتطلب نظره متجددة إلى آليات تنفيذ القرار وتعاون دولي دائم، ومشاركة فاعله من عناصر المجتمع المدني.

لقد عكست الحكومة الأردنية اهتمامها بهذه المسألة من خلال استضافتها للندوة الاقليمية الأولى للجنة المنبثقة عن قرار مجلس الأمن رقم (1540) في عمان، بالتعاون والتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لنزع التسلح (UNODA).

ولتحقيق نفس الأغراض التي يسعى لتحقيقها القرار (1540) فإن الأردن يؤيد البدء بمفاوضات لإبرام معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية في اطار مؤتمر نزع السلاح ويرحب بالوقف الاختياري لحكومة الولايات المتحدة بهذا الخصوص، وبصفته عضواً في معاهدة أوتاوا، فقد اتخذ الأردن سلسلة من الخطوات والاجراءات الهامة استجابة للالتزاماته في هذه المعاهدة. كان ابرز هذه الخطوات هو قيام القوات المسلحة الأردنية بتدمير كافة مخزونها من الالغام ضد الافراد ابتداءً من عام 2003. كما قامت بإزالة ما نسبته (70%) من الالغام ضد الأفراد المزروعة في حقول الالغام في المناطق الحدودية مع تحويل هذه الأراضي إلى الاستخدامات الاقتصادية والتنموية والزراعية ويتوقع أن تستكمل عمليات إزالة الالغام خلال السنتين القادمتين. رافق ذلك تشكيل الهيئة الوطنية للالغام والمركز الوطني لمعالجة ضحايا الالغام ضد الأفراد بدعم مشكور من حكومة النرويج والاتحاد الأوروبي.

ولهذا، فإن الحكومة الأردنية تعلق أهمية كبيرة على تحقيق عالمية معاهدة حظر الالغام (Mine Ban Convention (MBC)، حيث تقوم بجهود كبيرة لتشجيع الانضمام اليها على المستوى الاقليمي، كما قامت الحكومة الأردنية بصفتها رئيسة مؤتمر المراجعة للمعاهدة باستضافة المؤتمر الثامن للدول الأطراف في المعاهدة في البحر الميت في الأردن.

أخيراً السيد الرئيس،

فإن وفد بلادي يود التأكيد على دعمه الكامل لأعمال اللجنة الأولى ويأمل بتحقيق نجاح متميز لأعمالنا تحت قيادتكم خلال هذه الدورة.

- وشكراً سيدي الرئيس -